

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة

A/42/612
13 October 1987ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISHالدورة الثانية والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمالتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان

تقرير الامين العام

المحتوياتالصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٣	ترينيداد وتوباغو
٤	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
٨	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
١١	العراق
١٢	الغلبين
١٤	كندا
١٤	مدغشقر
١٦	المكسيك

أولا - مقدمة

١ - في القرار ١٥٥/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، طلبت الجمعية العامة الى جميع الدول الاعضاء أن تجعل أنشطتها من أجل حماية وتعزيز حقوق الانسان ، بما في ذلك تنمية التعاون الدولي في هذا الميدان ، مستندة الى ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة ، وأن تمتنع عن الأنشطة التي لا تتماشى مع هذا الإطار القانوني الدولي ؛ وشددت على أن التعاون في ميدان حقوق الانسان يجب أن يسترشد بالعدل والمساواة مع المراعاة الواجبة لكرامة جميع الأشخاص دون أي تمييز ؛ ودعت جميع الدول الى ابلاغ الأمين العام بآرائها بشأن سبل ووسائل تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان .

٢ - ويتضمن هذا التقرير الردود الواردة من الحكومات عملاً بالقرار ١٥٥/٤١ . أما أية معلومات إضافية ترد فستصدر بوصفها إضافة الى هذه الوثيقة .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

[الاصل : بالانكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١ - إن أعمال حقوق الانسان قد كان دائما أحد الاهداف الرئيسية لسياسة جميع حكومات جمهورية المانيا الاتحادية ، وسيبقى كذلك .

٢ - وقد قامت الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية بحقوق الانسان من خلال التدوين ، بوضع مجموعة من الصكوك يمكن لتطبيقها أن يضمن الى حد بعيد حماية حقوق الانسان . وقد سعت جمهورية المانيا الاتحادية على مر السنين من خلال عدد من المبادرات (إلغاء عقوبة الاعدام ، ومنع حدوث تدفقات جديدة للاجئين ، ومنع احتجاز الرهائن) الى تحسين الصكوك القائمة ، ولكنها سعت في المقام الاول الى ضمان تطبيقها على الصعيد العالمي . ولا تزال جميع الدول تدعى الى الانضمام الى صكوك حقوق الانسان القائمة .

٣ - وترى جمهورية ألمانيا الاتحادية أن المشكلة الرئيسية تكمن في أن القواعد الحالية لا تحترم ولا يمثل لها بها فيه الكفاية . ولا يمكن إرغام الدول على أعمالها . وحيث لا يعتبر احترام حقوق الإنسان شرطاً مسبقاً للسلام ، ولا يتم تقدير النوعية الأخلاقية والسياسية لذلك الاحترام ، ستبقى الصكوك التي يقصد بها حماية تلك الحقوق عقيمة .

٤ - والأمم المتحدة منوطة بمسؤولية تشجيع ظهور قدر أكبر من الوعي ، فيما بين الدول والحكومات الممارسة للسلطة السياسية ، بأن احترام حقوق الإنسان يخدم المصلحة الوطنية ، وأنه يعزز كفاءتها السياسية والاقتصادية ، وأنه يفضي إلى حد بعيد إلى تنمية العلاقات الدولية . والسعي لتنفيذ هذه المهمة الطويلة الأجل يستوجب إيجاد مفوض سام لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة وإنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان .

ترينيداد وتوباغو

[الأصل : بالانكليزية]

[٣٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١ - يمكن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان بعدة طرق ، فمثلاً ، عن طريق حث الدول من خلال القرارات التي تتخذ في الجمعية العامة على أن تصبح أطرافاً في الصكوك الدولية العديدة المتعلقة بحقوق الإنسان ، وأيضاً عن طريق التوصية بأن تسن الدول تشريعات محلية لضمان الاعتراف بالحقوق واحترامها من جانب جميع القطاعات .

٢ - وفي حالة الفصل العنصري ، يمكن للدول مواصلة الضغط ، داخل الأمم المتحدة وخارجها ، على الدول الأخرى التي تصر على التعامل مع جنوب أفريقيا ، فيمكن ، مثلاً ، عن طريق بعض الدول القوية المؤيدة لإنهاء نظام الفصل العنصري ، حث حكومة جنوب أفريقيا على إنهاء ذلك النظام .

٣ - ويجب الإشارة إلى أن بعض الدول لا تسمح بالتحقيق في ممارساتها في مجال حقوق الإنسان حتى لا يسهل التحقيق في الانتهاكات المدعى بوقوعها . واحدى طرق التعامل مع ذلك هي استعمال جماعات الضغط داخل المنظمات الإقليمية أو رهن اعتماد المعونات بوجود سجل حسن في مجال حقوق الإنسان .

٤ - يمكن للجنة المعنية بحقوق الانسان إعداد برامج تشقيفية في ميدان حقوق الانسان ترسل الى جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ويمكن الاستعانة بخبراء من المنظمات الدولية والاقليمية والوطنية للعمل في البلدان التي تطلب المساعدة . ويمكن للجنة المعنية بحقوق الانسان تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات ، وما الى ذلك ، على أساس اقليمي ، تشارك فيه ، بقدر الامكان ، المنظمات الاقليمية والموظفون . إن الوعي بحقوق الانسان يجب أن يبدأ بالطفل في المدرسة .

٥ - ومن المسلم به أن الوعي بحقوق الانسان هو السبيل الوحيد الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يتعاون من خلاله في ميدان حقوق الانسان . كما أن وجود تعاون دولي مثمر في ميدان حقوق الانسان لا يمكن أن يتحقق قبل أن تتوفر الارادة السياسية لدى القادة . إن عدم وجود هيئة دولية يمكن أن تحقق في المخالفات وتأمّر بغرض العقوبات المناسبة يعوق الاعتراف بحقوق الانسان ، ويشجع على مخالفتها وينتقم من الحاجة الى التعاون الدولي .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٢١ آب/أغسطس ١٩٨٧]

١ - ان اقتناع جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بضرورة التعاون الدولي الشامل في ميدان حقوق الانسان ينبني على عزم جمهوريتنا القوي على عدم السماح بتكرار الغزائع والالام التي عانت منها الشعوب في زمن الحرب مع الغاشية ، وعلى كفالة الاعتراف لجميع الناس بحقوقهم وحررياتهم غير القابلة للتصرف ، ومراعاتها والدفاع عنها . وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن التعاون في ميدان حقوق الانسان عامل هام في بناء الثقة في العلاقات بين الدول والشعوب يمكن أن يساعد في تثبيت أولوية القيم الانسانية العالمية في العلاقات الدولية على مصالح الدول المنفردة وفي حفظ السلم الوطيد وتحقيق الاهداف النبيلة الاخرى التي تبتغيها الامم المتحدة .

٢ - ان جميع قضايا التعاون الدولي يمكن حلها بصورة جماعية ، وذلك يكون أنجح كلما كان جو العلاقات بين الدول أكثر مدعاة للثقة . ولهذا فان قضية ازالة خطر الحرب النووية ، واتخاذ خطوات عملية للتخلي عن السلاح النووي ونزع السلاح وتخفيف

التوتر الدولي تكتسي الان أهمية خاصة . والتقدم في مجال التعاون فيما يتعلق بحقوق الانسان يتحدد في نهاية الامر بمستوى الانفراج العسكري والسياسي . ولذا تتوفر كل المسوغات التي تسمح للمرء بأن يقول ان تهيئة المناخ الدولي الملائم هي أحد الشروط اللازمة لتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان وتطويره بنجاح .

٣ - ان مجال التعاون الدولي فيما يتعلق بحقوق الانسان والقضايا الانسانية الاخرى دقيق جدا وحساس جدا لحالة العلاقات بين الدول ، وذلك بحكم طبيعته ذاتها . ففي هذا المجال تتلامس وتتشابك على نحو وثيق بعض مبادئ القانون الدولي الاساسية مثل احترام السيادة والتساوي في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وليس هذا فحسب ، بل تتلامس وتتشابك على نحو وثيق تقاليد الشعوب وعاداتها فضلا عن أقدار بعض أفراد من الناس والظروف الشخصية البحتة . ولهذا يتنافى تحقيق النجاح في مجال التعاون في المسائل الانسانية ، بما فيها حقوق الانسان ، مع روح المواجهة وتبادل الافكار النمطية الشابتة المهينة واطلاق حملات الافتراء ومظاهر العداء الاخرى .

٤ - ولا يكون أي تعاون دولي مفيدا إلا اذا ارتبط بتبادل الخبرة الايجابية والبحث عن طرق مبتكرة جديدة لتناول المشاكل الواقعية . واذا كان ايجابيا في روحه وبناء بطبيعته . وهذا ينطبق على التعاون في ميدان حقوق الانسان .

٥ - ووفقا لميثاق الامم المتحدة (المادة ٥٥) ، فان هدف التعاون الدولي على تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الانسان ومراعاة تلك الحقوق يتمثل في تهيئة "دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الامم" . ولذا ، فعندما تقوم بلدان معينة ، بدعوى الدفاع عن حقوق الانسان ، بأعمال تسمم المناخ الدولي أو تعمل على نشر معلومات غير موضوعية ذات طابع افتراضي ، فانها تعمل بذلك خلافا لميثاق الامم المتحدة . ولهذا لا يمكن التحدث عن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان إلا عند الامتناع التام عن مثل هذه الممارسات . فالاساس الواقعي لتعزيز وتطوير ذلك التعاون هو احترام البلدان والشعوب الاخرى بالاقتران بنظرة موضوعية ناقدة للمجتمع الذي ننتمي اليه . وترى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أنه يجب إيلاء أهمية خاصة لاطهار الافكار والقيم التي تساعد على تهيئة جو من التفاهم والثقة المتبادلين .

٦ - ان الضمان المباشر والحماية المباشرة لحقوق المواطنين وحرياتهم هما مسألة داخلية ومسؤولية تخص كل دولة . وفي حالة انتهاك حق ما ، لا بد أن تبدأ في التحرك آليات الدولة الداخلية الملائمة . ويجب في الوقت نفسه أن تكفل مثل هذه الآليات الحد

الادنى من المعايير في مجال حقوق الانسان وحياته المثبتة في العهدين الدوليين وفي اعلان القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري وفي اتفاقيات قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها والقضاء على التمييز ضد المرأة ومنع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها وعدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد البشرية ، وفي الموك الدولية الاساسية الاخرى القائمة في هذا المجال . وهذا هو السبب في ضرورة اضعاف طابع عالمي حقا على هذه الموك . ولهذا يجب على الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في العهد والموك الاخرى المذكورة أعلاه أن تسرع بذلك وأن تجعل تشريعاتها الداخلية التي تنظم مجموعة القضايا الانسانية مطابقة للقواعد والمعايير الدولية . وترى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن هذا سوف يمثل مساهمة حقيقية في قضية الحماية المباشرة لحقوق الانسان وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال على حد سواء .

٧ - ويكتسب التطور المطرد في القاعدة التعاهدية القانونية لمثل هذا التعاون أهمية جوهرية في تعزيز التعاون بين الدول في ميدان حقوق الانسان . ويجري الحديث بصفة خاصة عن ضرورة الاسراع بإكمال العمل في مشاريع الاتفاقيات المعنية بحقوق الطفل وحماية حقوق العمال المهاجرين . وتندرج فعلا في جدول الاعمال قضية وضع اتفاقية معنية بالقضاء على التعصب الديني وقضية حقوق الانسان الاخرى . إن بروز مثل هذه الموك القانونية الدولية الجديدة وانضمام أكبر عدد ممكن من الدول اليها سوف يساعدان دون شك في حل قضايا زيادة التعاون الفعال بين الدول في ميدان حقوق الانسان .

٨ - وعلاوة على ذلك ، فإن آليات تحقيق التعاون الدولي الراهن تحتاج الى تطوير دقيق ، لاسيما في بعض جوانبها الاجرائية . وهذا ينطبق على الليات التي تعمل على أساس الاتفاقات المتعددة الاطراف (اللجنة المعنية بحقوق الانسان واللجنة المعنية بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والغريق الثلاثي التابع للجنة حقوق الانسان) ، وكذلك على الاجراءات غير التعاهدية ، وعلى الاخص ما يسمى الاجراء ١٥٠٣ .

٩ - ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، التي كانت ضمن أصحاب المشروعات اللذين أصبحا فيما بعد قرار الجمعية العامة ١٥٥/٤١ وقرار لجنة حقوق الانسان ٤٢/١٩٨٧ بشأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان ، تعتقد أن هذه المسألة تستوجب دراسة دقيقة مطردة في أجهزة الامم المتحدة الاجتماعية - الانسانية ذات الصلة وبصفة خاصة لا بد من مواصلة العمل حول جوهر مفهوم التعاون بين الدول في

ميدان حقوق الانسان . ويتطلب الامر إعدادا وتحديدا أكثر احكاما لمحتوى هذا المفهوم ، وكذلك للمعايير والمبادئ التي يتم مثل ذلك التعاون وفقا لها . ويجوز ان تبرز في المستقبل مسألة تحضير وثيقة خاصة تبين مبادئ وأولويات التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان .

١٠ - وفي رأي جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان مكافحة الانتهاكات الصارخة والجماعية لحقوق الانسان وحقوق شعوب بأسرها سيظل واحدا من أهم اتجاهات مثل ذلك التعاون الدولي . وقد حدد قرار الجمعية العامة ١٣٠/٢٢ تحديدا دقيقا للانواع الرئيسية لتلك الانتهاكات ، واصفا إياها بأنها نتيجة لسياسة الفصل العنصري وجميع أشكال التمييز العنصري والاستعمار والاحتلال الاجنبي والسيطرة الاجنبية والعدوان والتهديد ضد الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية . ان مثل هذا النهج تؤيده الحقيقة التي لا مراء فيها ، القائلة بأن جهود الدول المتضافرة مطلوبة في المقام الاول لكي تتحقق بالذات استعادة حقوق الشعوب والجماعات السكانية الكبيرة الاخرى .

١١ - ان ممارسة الواقع الدولي تبين وجود قدر كبير من الصعاب التي تكتنف أمور التعاون الدولي في الميدان الانساني ، بما في ذلك حقوق الانسان . ويمكن مصدرها الموضوعي في انتماء البلدان الى أنظمة اجتماعية - سياسية مختلفة . وفي الوقت نفسه هناك العديد من الامثلة على أن هذه الصعاب يمكن حلها عند وجود النية الحسنة والرغبة المخلصة في تسوية القضايا التي باتت جاهزة للحل . لاسيما انه يوجد أساس متين لحل مثل هذه القضايا وميدان نشاط واسع بما فيه الكفاية لتعزيز وتطوير التعاون المطرد فيما يتعلق بحقوق الانسان . ولقد أرسى هذا جميعه وتحدد في عدد من وشرات القانون الدولي المعروفة ، وفي المقام الاول في المعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان اللذين أصبحا اليوم من أهم أدوات تحقيق التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان .

١٢ - وفيما يتعلق بجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، فانها شاركت دائما بصورة نشطة في التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان . فقد اشترك ممثلو الجمهورية في وضع الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وغير ذلك من الصكوك الهامة المعنية بهذه القضايا . ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية طرف في جميع الاتفاقات الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الانسان التي أبرمت تحت رعاية الامم المتحدة ، وهي تحفظ بدقة زائدة ما أخذته على عاتقها في هذا الشأن من التزامات . فعلى امتداد أكثر من ربع قرن ، كانت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عضوا في لجنة حقوق الانسان ، وقد منح ممثلها في هذه الهيئة ،

البروفيسور ب . ي . ندبايلو ، جائزة الامم المتحدة للانجازات البارزة في ميدان حقوق الانسان في عام ١٩٦٨ .

١٣ - ان مسلك جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تجاه التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان ايجابي ، موجه نحو تطوير ذلك التعاون بشكل مطرد والتوصل الى نتائج محددة . وهذا مسلك يستند الى مفهوم حقوق الانسان في الاطار الاشتراكي . ذلك لان الاشتراكية هي في نهاية الامر النظام الذي يعترف بالانسان كاشمن ما في المجتمع ويتوجه نحو تطوير الفرد من جميع النواحي وتلبية حاجات الناس المادية والروحية على نحو اكمل . وبالنسبة الى الاشتراكية ، فان مسألة ضمان حقوق الانسان واعمالها الفعلي واحدة من الشروط التي لا غنى عنها لتقدم المجتمع بنجاح .

١٤ - وانطلاقاً من هذا ، تنادي جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بتعزيز وتطوير التعاون الدولي المتكافئ لبناء عالم عادل ، متحرر من الحاجة والخوف والشكوك المتبادلة ، عالم يمكن لكل انسان فيه ان يمارس جميع حقوقه وحياته على اكمل ما يكون .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧]

١ - ما فتئت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تدعو الى ايجاد حلول ببناء لمشكلة التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان . ومن الممكن تنمية هذا التعاون في عدد من الطرق ، مثل إبرام اتفاقات دولية جديدة والالتزام الدقيق بها . وهذا التعاون يساعد على دقة تحديد حقوق الاطراف وواجباتها ، ووضع أهداف محددة وتحديد سبل وضمانات تحقيقها ، كما أنه يمثل معياراً موضوعياً لحل النزاعات . وتتجلى أهمية ذلك بشكل خاص بالنسبة للتعاون فيما بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

٢ - وقد اثبت التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان ، بشكل مقنع تماماً ، أن تعزيزه يقتضي أولاً مداناته دون رياء أو نفعية ، وثانياً ، استكشاف امكانية اقامة تعاون ببناء بين جميع الدول والسعي نحو ايجاد نقاط تقارب بين مواقفها ومعالجتها .

٣ - إن الاشتراكية ، بوصفها الوريث والخليفة الشرعي للتقاليد والمُثل الديمقراطية والانسانية التقدمية ، تتوافر لديها كل الاس التي تؤهلها لدخول الساحة الدولية بوصفها النظام المبادر لايجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية - الانسانية العالمية ولمشكلة التعاون الدولي في هذا الميدان . وفي هذا الصدد ، فإننا نسلم بالجانب المستقل لهذا التعاون وبتأثيره على التطورات العسكرية - السياسية التي تأخذ مجراها في الساحة العالمية ، وعلى طابع العلاقات القائمة بين الدول بوجه عام . كذلك ، فإن الحالة في ميدان حقوق الانسان وحل ما يتصل بها من مشاكل متراكمة وناشئة متنوعة إنما تتوقف عليهما مباشرة امكانية اقامة اتصالات دولية متمدنة بحق كما يتوقف عليهما المستوى الذي تصل اليه الثقة فيما بين الدول . واذا لم تبذل مساع نحو تعقيد الحالة في الميدان الانساني بصورة مطمئنة ، وعولجت من خلال مواقف بئاءة غير نابعة من روح المواجهة ، وطُهرت من النفعية الجوفاء ومحاولات التدخل فسي شوون الغير ، فإن هذا المجال يمكن أن يساعد بصورة مثمرة على إحياء وتعزيز الانفراج ، وأن يصبح واحدا من أسس تحقيق الاستقرار للسلم والامن الدولي .

٤ - أما برنامج التعاون الدولي في الميدان الانساني ، الذي طرح في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، فيتوخى ما يلي :

(أ) التعاون في الترويج للأفكار الداعية الى السلم ونزع السلاح والامن الدولي ؛ وزيادة مستوى الاعلام الموضوعي العام ، وتعريف الشعوب بحياة بعضها البعض ؛ وتعزيز روح التفاهم والتعاطف في علاقاتها ؛

(ب) القضاء التام على جريمة إبادة الاجناس والفعل العنصري والفاشية وأي شكل من أشكال التمييز العنصري والقومي والديني ؛

(ج) العمل ، من خلال احترام قوانين كل بلد ، على توسيع نطاق التعاون الدولي في مجال أعمال الحقوق السياسية والاجتماعية وغيرها من حقوق الانسان ؛

(د) العمل ، انطلاقا من روح انسانية وايجابية ، على حل مشاكل لم تشمل الاسر والازواج المنفصلين ، وتنمية الصلات بين الافراد والمنظمات ؛

(هـ) تعزيز التعاون القائم في المجالات الثقافية والفنية والعلمية والتعليمية والطبية وايجاد أشكال جديدة من هذا التعاون .

٥ - وعناصر هذا البرنامج تشكّل ، بصورة مقننة ، نطاقا واسعا من المهام المطروحة بشأن السعي نحو تنمية التعاون الانساني وتعزيز علاقات حسن الجوار بين الشعوب .

٦ - ومن الشروط اللازمة لتضمين العلاقات الدولية نهجا جديدا بئنا لا يتسم بهروح المواجهة بالنسبة لمشاكل التعاون الانساني ، وقد شتى أشكال الحملات الدعائية والمحاولات الرامية الى تقويض الانظمة القائمة في دول أخرى ، تحت الشعار البريائي المتمثل في "حماية حقوق الانسان" ، وتعزيز الاساس المنبثق عن قانون المعاهدات بالنسبة لهذا التعاون . وهذا يتوخى ، في المقام الاول ، انضمام الدول الى الاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، مثل المعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان ، والاتفاقيات المبرمة تحت اشراف الامم المتحدة .

٧ - ولا يقتصر الامر على توخي الانضمام الى وثائق القانون الدولي هذه ، وإنما يتعداه الى الانضمام الى الاتفاقات ذات الطابع الاقليمي التي تتوخى كذلك تعاون الدول في تعزيز وحماية حقوق الانسان . ومن بين هذه الاتفاقات الاتفاقيات الاقليمية وغيرها من الوثائق . فوثيقة هلسنكي الختامية ، مثلا ، تنص على مبدأ احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية ، كما أن المادة السابعة من الوثيقة الختامية تؤكد بشكل خاص على ضرورة وفاء الدول الاطراف بالتزاماتها المنصوص عليها في الاعلانات والاتفاقات الصادرة في هذا المجال .

٨ - ويتمعن توجيه جهود المجتمع الدولي نحو تنفيذ المهام ذات الاولوية في ميدان حقوق الانسان . ومن بين هذه المهام مكافحة الانتهاكات الصارخة والجماعية لحقوق الانسان ، مثل الاستعمار الجديد ، والمنصرية ، والفصل العنصري ، وعمليات القتل الجماعي ، واضطهاد المواطنين في البلدان ذات النظم الديكتاتورية . كما ينبغي أن نضيف الى هذه الجهود مكافحة الجوع والفقر والامية ، ذلك أن الموضوع يتعلق بحرمان ملايين الافراد من حقوق الانسان الاولى .

٩ - إن التفكير الجديد الذي ظهر في العصر النووي ، المستند الى الروابط القائمة بين عناصر الحياة الدولية ، إنما يدعو الى نظرة جديدة الى ما يدور في الساحة الدولية في ميدان حقوق الانسان وفي الميدان الاجتماعي - الانساني بوجه عام . ولقد آن الاوان لتطهير هذا المجال من جميع العوامل الدخيلة عليه ومن مظاهر التعمسب المعقائي والنهج المتسمة بروح المواجهة العنيفة ، كما أن الوقت قد حان لايجاد

أشكال ومما يبرر وأطر فعالة للتعاون الدولي يمكن تطبيقها بحق ، وتركيز الجهود في ما يحقق مصالح الدول ، وضمان الالتزام بقواعد القانون الدولي والعلاقات الدولية المعترف بها بوجه عام . وفي هذا الصدد ، يتعين مراعاة مظاهر الاختلاف في المؤسسات السياسية في الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، ومراعاة التقاليد المعمول بها ، وكذلك منع التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب والدول الأخرى .

١٠ - وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للتعاون بين الدول هو تهيئة الظروف المعيشية الانسانية والمادية والمعنوية الحقيقية لجميع الشعوب ، وضمان ملاءمة كوكبنا للعيش ، وترسيخ الاتجاه الفخور على شرواته ، ولا سيما الثروة الرئيسية ، ألا وهي امكانيات الانسان نفسه .

١١ - إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد الاقتراح الذي طرحه الاتحاد السوفياتي في اجتماع فيينا لممثلي الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وهو الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر تمثيلي في موسكو لدراسة مجمل مسائل التعاون الانساني بين الدول الاطراف في عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في الإطار العريض لحقوق الانسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ومما لا شك فيه أن عقد مثل هذا المؤتمر سيساعد على تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان .

العراق

[الاصل : بالعربية]

[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١ - لقد صوّت العراق لصالح القرار ١٥٥/٤١ إيماناً منه بها ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولية . وهو يعتقد بترابط الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واعتمادها على بعض . ويرى أن التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان مهم للغاية ، وأهم جوانبه التعاون الدولي في حقل حق الشعوب في تقرير المصير بعد أن أصبح من القواعد الامرة في القانون الدولي . ومن ذلك المنطلق ، فإنه يرى أن على المجتمع الدولي التعاون لإعمال الحقوق المشروعة والشابثة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه ووطنه فلسطين ، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير

الفلسطينية ، وتحقيق استقلال ناصيبيا بقيادة ممثلها الشرعي والوحيد منظمة "سوابو" . ومن ناحية أخرى ، يرى العراق أن على المجتمع الدولي واجب التعاون من أجل القضاء على التمييز والفصل العنصريين ، ومن ذلك جاء توقيع العراق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . كما يرى أن أنجح الوسائل للقضاء على جريمة الفصل العنصري هي تعاون المجتمع الدولي الفعال للقضاء على هذه الجريمة وتطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق على نظام حكم جنوب افريقيا .

٢ - يرى العراق أهمية العمل على تحقيق المبادئ الأساسية بإسهام وسائل الاعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الانسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب ، لان تعزيز مفاهيم السلم والامن الدوليين المبنية على أسس العدالة مهم لتحقيق حقوق الانسان وكما أنه يجذب العالم ويلا الحرب النووية .

٣ - من تطور المفاهيم الدولية في حق حقوق الانسان وتكاملها ، جاء قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١ حول إعلان الحق في التنمية ، وكون ذلك الحق من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف . ويرى العراق أن تنفيذ مبادئ الاعلان مهم للدول النامية التي تعاني من الفقر والامية والجهل . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتعاون الدول المتقدمة مناعيا مع الدول النامية لتمكين الدول النامية من التغلب على مشاكلها الاقتصادية والعمل على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٤ - إن هذه بعض أوجه التعاون الدولي التي تكفل إيصال المجتمع البشري إلى تحقيق ما يصبو اليه في ايجاد مجتمع دولي يقوم على أساس العدالة الاجتماعية ويسوده التفاهم .

الفلسطين

[الامل : بالانكليزية]

[١٢ آب/١ أغسطس ١٩٨٧]

الطرق والوسائل التي اقترحتها الفلبين لتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان :

(١) انشاء غرفة مقاصة أو مركز لتبادل المعلومات على المستوى الاقليمي : ستكون غرفة المقاصة الاقليمية على صلة مباشرة بالوكالة الحكومية المسؤولة عن برنامج حقوق الانسان وتتمثل هذه الهيئة ، في الفلبين ، في لجنة حقوق الانسان ؛

(ب) تنظيم مؤتمر/حلقة عمل لوضع نظام لتبادل المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بحقوق الانسان في آسيا ؛

(ج) استكشاف طرق إقامة مركز للبحث والتدريب (على المستوى الاقليمي) وتكوين لجنة استشارية/تقنية تتألف من البلدان الاعضاء للقيام بما يلي :

١١' وضع معايير ومؤشرات أداء للبرامج والمشاريع المتعلقة بحقوق الانسان ؛ التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان ؛ توفير خدمات المعونة القانونية ؛

١٢' انشاء برنامج تعاوني دولي للبحوث يتألف من خبراء مستقلين من البلدان الاعضاء لاجراء استعراض وتحليل ، بصفة مستمرة ، للقوانين الدولية والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والبيئية الاخرى التي تؤثر على وضع السياسات وتنفيذها على المستويين الوطني والاقليمي ؛

١٣' انشاء آلية لتبادل التكنولوجيا أو لنقلها في مجالات العلوم الشرعية والبحوث القانونية وبحوث العلوم الاجتماعية ووضع السياسات والبرامج/المشاريع ؛

١٤' تكوين فريق للتقييم ليقوم بصفة منتظمة بتقييم ادارة برامج حقوق الانسان التابعة للبلدان الاعضاء ؛

(د) تكوين هيئة تنسيق دولية مشتركة بين الوكالات ولجان فرعية مناسبة لتنسيق جميع المسائل المتعلقة بحقوق الانسان على مستوى المنطقة الاقليمية والمستوى العالمي ؛

(هـ) عقد مؤتمرات سنوية دولية تحت رعاية الامم المتحدة لتنظيم المعلومات الدولية والعلاقات في مجال الاتصالات ؛

(و) تكوين هيئة تعاونية دولية للتحقيق في الحالات ذات الطابع الدولي أو الاهتمام العالمي .

كندا

[الاصل : بالانكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

لقد ساعد الكنديون في وضع المكوك الدولية لحقوق الانسان ، من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الى احكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وقد صادقت كندا على كل ما هو رئيسي من مكوك الامم المتحدة الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، وعلى معظم المكوك الهامة في منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) . وتغطي هذه الاحكام جميع أنواع الالتزامات ، من الحقوق المدنية والسياسية الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتشترك الحكومة الاتحادية مع حكومات المقاطعات في مسؤولية ضمان تماشي القوانين والممارسات الكندية مع الالتزامات الدولية . وستواصل كندا العمل من خلال الامم المتحدة والكونغرس واجتماع فيينا لمتابعة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وغير ذلك من المحافل ، بهدف تعزيز المعايير . والاراء الكندية بشأن الوسائل والاساليب الكفيلة بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها ترد في التقارير الدورية التي تقدمها بوصفها دولة طرفا في المكوك الدولية لحقوق الانسان . كما تتفح الوسائل والاساليب الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان من خلال برامج المساعدة الانمائية الثنائية والمتعددة الاطراف التي تظلم بها كندا .

مدغشقر

[الاصل : بالفرنسية]

[٧ آب/أغسطس ١٩٨٧]

١ - أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ١٥٥/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ الى أن مقاصد الامم المتحدة تتضمن تحقيق التعاون الدولي على أساس المبادئ المعلنة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من المكوك الدولية ذات الصلة ، وأنه ينبغي ، لتحقيق هذا الهدف ، حل المشاكل الدولية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفكرية أو الانسانية من خلال التفهم العميق للمشاكل المؤدية اليها في مختلف المجتمعات .

٢ - وتؤيد الحكومة الملغاشية هذا القرار دون تحفظ ، مشيرة في الوقت ذاته ، الى أنه ليست هناك واجبات دون حقوق ، سواء على مستوى الافراد أو على مستوى الأمم . وقبل كل شيء يجب على الأسرة البشرية الكبيرة ، التي هي المجتمع الدولي أن تدرك أن مصيرها مرتبط على الدوام بمصير كل أمة من الأمم المؤلفة لتلك الأسرة ، وأن هذه الحالة تستلزم وجود تعاون دولي حقيقي متبادل الالتزامات تقتدر فيه الواجبات بالحقوق .

٣ - ونتيجة لذلك ، فإن معرفة كل أمة بواجباتها كمعرفتها بحقوقها تتضمن إدراكا حقيقيا للحقائق والمشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية أو الانسانية للأمم الأخرى كما أن هذا الإدراك يجب أن يتطور في اتجاه التطبيق .

٤ - وفي هذا الصدد ، يجب تصنيف المشاكل حسب عموميتها وأولويتها . ومن هذه الزاوية ، يجب في المقام الأول مراعاة السلم والامن الدوليين . وبالفعل ، فإن السلم والامن الدوليين هما الشرط الضروري لتنمية الأمم بصورة منسجمة . ولن تستطيع الشعوب العيش والازدهار في ظل الخطر المستمر للغناء النووي أو الاملحة التقليدية . وكما أشار البعض عدة مرات ، فإن جزءا تافها من الميزانيات الوطنية المخصصة للترمانات النووية أو للتسلح التقليدي سيكون كافيا لإخراج العالم الثالث من المعويات الاقتصادية التي يتخبط فيها حاليا .

٥ - ويجب بالدرجة الثانية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس توازن التبادلات الدولية ، على معيد التجارة وفي الميدان النقدي كذلك . وبالفعل ، فإن بلدان العالم الثالث ، لاسيما البلدان النامية المختنقة بديون لا تطاق ، تجد نفسها في حلقة مفرغة لا منفذ منها سوى اليأس أو الزوال .

٦ - إن حقوق الانسان وجميع الحريات الاساسية لا يكون لها أي مغزى في بلد تصبح فيه مشكلة البقاء هي المشكلة الاولى أو تفقد فيه القيم الانسانية أولويتها إزاء احتياجات العيش الاساسية .

٧ - وباختصار ، لن يمكن للتعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان أن يصبح فعالا ومثمرا إلا في مناخ الانفراج والتفهم والعدالة . وحقوق الانسان تنبع من المبدأ السني يعيش فيه المواطنون ، ولا يمكن أن يعي كل بلد أو أمة بهذه الحقوق وعيا حقيقيا إلا بقدر ما تقدرها الأمم الأخرى وتحترمها .

المكسيك

[الاصل : بالاسبانية]

[٢١ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - لقد قدمت الامم المتحدة مساهمة حقيقية في تشجيع الاحترام العالمي لحقوق الانسان . ويتعلق الامر ، دون شك ، بمساهمة تشكل ، بالنسبة للمستقبل ، أحد التطورات الأكثر أهمية في تحقيق المقاصد التي أنشئت من أجلها الامم المتحدة .

٢ - والقواعد الدولية المقررة في هذا المجال ، التي تستند الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، تبين تطورا ملحوظا حيث أنها حددت حقوقا ، ووسعت نطاق اعترافها بفئات اجتماعية محددة أو حمايتها لتلك الفئات ، انطلاقا من مفهوم مفاده ان حقوق الانسان تشكل مجموعة متكاملة تعبر عن الظروف التي بدونها تكون الحياة الكريمة للفرد في المجتمع غير ممكنة .

٣ - وقد اتفق مجتمع الامم في اطار منظمة الامم المتحدة ، على مجموعة من المكوك القانونية المتعددة الاطراف والاليات الخاصة التي ترمي الى حماية حقوق الانسان على الصعيد العالمي . وفي هذا الصدد ، ترى حكومة المكسيك أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، وكذلك لجان الخبراء التي أسندت اليها مهمة رصد تطبيق مختلف الاتفاقيات الدولية ، يشكلون اطارا مؤسسيا شرعيا وعمليا يستحق التقدير ويجب ، تبعا لذلك ، الحفاظ عليه وتعزيزه .

٤ - وفي هذا الصدد ، وبالإشارة الى الفقرة ٥ من القرار ١٥٥/٤١ ، تود حكومة المكسيك أن تشير بوجه خاص الى لجنة حقوق الانسان فيما يتعلق بالمهام التي أوكلها اليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك الى تكوينها على مستوى التمثيل الحكومي .

٥ - فحكومة المكسيك ترى ان تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الانسان يتطلب قبل كل شيء زيادة السلطة الادبية التي تتمتع بها لجنة حقوق الانسان .

٦ - والميل الى الاستقطاب في المناقشات ، بدلا من وجود مناقشة متعددة الاطراف ، يحمل في طياته خطر تحويل اللجنة الى محفل للمواجهة ، مما ينال من مصداقيتها ويقضي على مكانتها ، مبطلا بذلك ولايتها التي هي بالتاكيد مطابقة لافضل التقاليد الانسانية .

٧ - ومن الضروري في هذا الصدد التأكيد على التزام الحكومات والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتحلي بمسؤولية عند فحصها للمعلومات التي تقدمها الى لجنة حقوق الانسان .

٨ - وبالإضافة الى ذلك ، تعتبر حكومة المكسيك أن من المناسب تقييم ما ينص عليه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د - ٤٨) من اجراءات النظر في الرسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والحريات الاساسية ، وذلك في ضوء الخبرة المكتسبة منذ انشاء فرق العمل من جانب اللجنة الفرعية ابتداء من عام ١٩٧١ ومن جانب اللجنة منذ عام ١٩٧٤ وفي ضوء الاعمال الموضوعية التي انجزتها لجنة حقوق الانسان نفسها وفاء بهذه المسؤولية .
